دراسة تحليلية لواقع الصناعات التحويلية العراقية في ظل الانفتاح التجاري للمدة (2005- 2020)

م.د. مازن سلطان عزيز
جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد -قسم الاقتصاد
mazin.aziz@uobasarh.edu.iq
https://orcid.org/0009-0000-4550-2627

المستخلص:

تهدف الدراسة الى بيان تأثير الانتاج التجاري في واقع المؤشرات الرئيسة للصناعات التحويلية العراقية (القيمة المضافة، الصادرات، الواردات) للمدة (2005-2020)، عبر توظيف مؤشرات الانفتاح التجاري المتداولة في الأدبيات الاقتصادية. وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي باستخدام بيانات البنك المركزي العراقي وصندوق النقد العربي. وتمثلت أهم نتائج التحليل في حيادية دور الصناعات التحويلية في تحفيز التنويع والنمو الاقتصاديين، وفاعلية انتهاج سياسة الحرية التجارية بشكل كامل في تحديد دور الصناعات غير النفطية المساهمة في النشاط الاقتصادي، وانخفاض جودة مؤشرات الانفتاح التجاري للصناعات التحويلية سواء في تغطية الواردات ، أم في التبعية التجارية ، أم الجدوى الاقتصادية للمشاركة في التجارة الخارجية. وتوصلت الدراسة الى توصيات عدة ، منها ضرورة التأكيد على اختيار السياسة التجارية الملائمة للنهوض بواقع الصناعات التحويلية العراقية ، والاستفادة من مزايا الصناعات التحويلية والانفتاح التجاري معاً في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة .

الكلمات المفتاحية: الصناعة التحويلية، الانفتاح التجاري، القيمة المضافة، الصادرات، الواردات.

An analytical study of the reality of Iraqi manufacturing industries in Context of trade openness For the period (2005-2020)

Dr. Mazin Sultan Aziz
University of Basrah – College of Administration & Economics
Department of Economics
mazin.aziz@uobasarh.edu.iq
https://orcid.org/0009-0000-4550-2627

This study aims to assess the impact of commercial production on key indicators of the Iraqi manufacturing industries, including added value, exports, and imports, from 2005 to 2020 through utilizing commercial production indicators founded in economic literature. The study employs descriptive analysis, using data from the Central Bank of Iraq and the Arab Monetary Fund .The analysis reveals several key findings: the neutral role of manufacturing industries in promoting economic diversification and growth; the effectiveness of adopting a free trade policy in defining the role of non-oil industries in economic activities; and the subpar quality indicators of trade openness within the manufacturing sector, such as its ability to cover imports, dependency on foreign goods, and the economic viability of participating in international trade.The study concludes with several recommendations, emphasizing the need to adopt suitable trade policies to enhance the status of Iraqi manufacturing industries. It suggests leveraging the advantages of manufacturing industries and trade openness to achieve economic and social development.

Keywords: Manufacturing industry, trade openness, value added, exports, imports.

المقدمة :

يعدّ اختيار أدوات سياسة الانفتاح التجاري والسياسات الداعمة التي تلائم واقع اقتصاد ما عاملاً مهما في تحفيز أداء النشاط الاقتصادي لقطاعاته الانتاجية والخدمية عامة ، وقطاع الصناعة التحويلية خاصة، ورفع نسبة مساهمتها في تكوين إجمالي القيمة المضافة ، وإجمالي الصادرات وتنويعها ، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من مزاياها في معالجة ندرة رأس المال وفجوة التكنولوجيا وانحسار مشروعات وفورات الحجم الكبير، فضلاً عن تحفيز القطاع الخاص المحلي على رفع مساهمته في النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات التبادل التجاري نتيجة إزالة التعريفات الجمركية واستبدال تصدير المواد الاولية بالمنتجات النهائية، وتوفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة والفقر، ورفع القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية في مواجهة مثيلتها الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية. وأن يترتب على نجاح سياسة الانفتاح التجاري في النهاية رفع قيمة الصادرات النهائية مقابل وارداتها ، ولا سيما سلع الصناعة التحويلية ، كما هو حال العديد من الدول التي حققت مستوى مرتفعاً من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، كدول جنوب شرق آسيا.

ومن أجل معالجة التشوهات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة في العراق منذ بداية عام 1980 الناجمة عن الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية ، وما تبعها من أعمال التخريب والسرقة التي رافقت الاحتلال الامريكي ، فضلاً عن الضغوط السياسية الخارجية ، اتجهت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 ، بخطوة غير مدروسة العواقب ، إلى التحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، واعتماد سياسة الانفتاح التجاري بشكل كامل الى الخارج ، الذي سبب ضغطاً على تطوير القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية ، عدا قطاع انتاج النفط الخام ومن بينها قطاع الصناعة التحويلية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من ايجابية علاقة الانفتاح التجاري بالتصنيع في ارتفاع مستوى التنويع الاقتصادي جنبا الى جنب مع النمو الاقتصادي المستدام، عن طريق توفير السياسات الاقتصادية لمتطلبات تنامي قدرة الصناعات التحويلية في تلبية الطلب الكلي على سلعها في الأسواق المحلية والعالمية ، وخاصة الصناعات الكيمياوية ، أو الصناعات ذات الروابط الخلفية بقطاع انتاج النفط الخام.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة على طرح تساؤل رئيس يتمثل بـ(بما هو أثر سياسة الانفتاح التجاري التي اعتمدها العراق بعد عام 2003 على قطاع الصناعة التحويلية، وما هي السبل الكفيلة للاستفادة من هذه السياسات؟).

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ((أن انتهاج العراق لسياسة الانفتاح التجاري بشكل كامل على العالم الخارجي بعد عام 2003 دون أن تتوفر المتطلبات اللازمة لها أسهم في تردي واقع قطاع الصناعات التحويلية على مواجهة الطلب الكلي للمدة (2005-2020)) .

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على تأثير سياسة الانفتاح التجاري في واقع المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للصناعات التحويلية العراقية (القيمة المضافة، الصادرات، الواردات) للمدة (2005-2020)، عبر توظيف مؤشرات الانفتاح التجاري المتداولة في الادبيات الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي في تحليل واقع الصناعات التحويلية في إطار سياسة الانفتاح التجاري في الأدبيات الاقتصادية، والمنهج الاستنباطي في

تحليل جودة مؤشرات الانفتاح التجاري باستخدام بيانات البنك المركز العراقي وصندوق النقد العراقي. وقد تناولت الدراسة المباحث الأتية:

المبحث الأول: الصناعات التحويلية والانفتاح التجاري في الأدبيات الاقتصادية.

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للصناعات التحويلية العراقية.

المبحث الثالث: جودة مؤشرات الانفتاح التجاري للصناعات التحويلية العراقية.

المبحث الاول/ الصناعات التحويلية والانفتاح التجاري في الادبيات الاقتصادية

اولاً: ماهية الصناعات التحويلية (المزايا والأهمية)

1- مفهوم الصناعات التحويلية

تعرف الصناعات التحويلية حسب هيأة الأمم المتحدة بأنها عبارة عن عمليات تحويل شكل المواد الى مواد جديدة للاستخدام وسد الحاجات **(Al- Qaisi ,2022:9)** ، أو هي مجموعة من الفروع الصناعية التي تعمل على معالجة أو اعادة معالجة المواد المتأتية من الصناعات الاستخراجية أو الزراعية ؛ ونتيجة لهذا ، تصنع المنتجات الجاهزة كوسائل انتاج أو سلع استهلاكية**(Al Mahawi , 2010:14)** . من هنا ، يمكن القول إن جوهر النشاط التحويلي في المصانع هو إضافة قيمة للمواد الأولية المعدنية ، أو النباتية ، أو الحيوانية ، عن طريق تحويل مواصفاتها الفيزياوية أو الكيمياوية لإنتاج مواد مصنعة وسيطة أو استهلاكية أو رأسمالية ؛ وتعمل المواد الجديدة على تلبية الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة . وتتم عملية التحويل بمشاركة مختلف عوامل الانتاج خصوصاً جهد قوة العمل وتأثير الأصول الثابتة المنتجة ، كالآلات والمكائن.

2- مزايا الصناعات التحويلية

يضاف الى ميزة الصناعات التحويلية في إنتاج قائمة طويلة ومتنوعة من السلع المتزايدة مع الزمن لتلبية حاجات الحياة الإنسانية . يتميز قطاع الصناعة التحويلية عن بقيه قطاعات الاقتصاد الأخرى بالقدرات والإمكانات التي تؤهله في أن يكون أحد

المرتكزات الأساسية لعملية التنمية الشاملة من اهمها (Al-Quraishi , 2005:38-39) .الارتفاع النسبي في متوسط انتاجية عنصر العمل و من اكثر القطاعات قابلية على تنفيذ مشروعات وفرات الحجم وقوة الروابط الأمامية والخلفية بين الصناعات نفسها ، قوة العلاقات التشابكية مع بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى فضلاً عن إمكانية استيعاب الأيدي العاملة ، ولا سيما الصناعات كثيفة العمل.

3- أهمية الصناعات التحويلية

تؤدي مزايا الصناعات التحويلية الى ارتباط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عضوياً مع عمليه التنمية الصناعية ، والتصنيع هو الحاسم في هذه العملية نتيجة دور الصناعات التحويلية كقطاع قيادي يضمن توسعاً وتشابكاً متناميين في إطار متكامل الأبعاد(Jawad,2011:292) . ويتمثل التصنيع ببعده الضيق في زياده مساهمة النشاط الصناعي التحويلي في تكوين الناتج القومي، في حين يتضمن البعد الأوسع للتصنيع تعبئة جزء متنام من المواد الاقتصادية لخلق هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تكنولوجياً، ويتميز بوجود صناعة تحويلية فعالة وقادرة على تحقيق نمو مرتفع للاقتصاد القومي والوصول الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك حسب تعريف لجنه التنمية الصناعية في الامم المتحدة (UNIDO) (Aday,2021:8) .

وتتضح أبرز التبعات الاقتصادية والاجتماعية لنجاح سياسة التصنيع في توسيع وتحديث وتنويع هيكل الصناعات التحويلية ، ولا سيما في البلدان النامية من خلال النقاط الآتية (Al-Saadi,2021:12-16) (Jawad,2011:292-298) :

أ- التنويع الاقتصادي نتيجة تحول اقتصاد قائم على ايرادات الموارد الطبيعية الى اقتصاد قائم على هيكل صناعي حديث ومتنوع لكثرة المراحل والعمليات الانتاجية في الصناعات التحويلية ، مما يعطي قيماً مضافة جديدة واصناف من السلع ذات منافع اقتصادية اكثر.

ب-تحفيز النمو التراكمي للاقتصاد المحلي بسبب مساهمة التصنيع في تحريك التنويع الاقتصادي وزياده مساهمة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي من جهة ، وتحفيز علاقاتها التبادلية مع بقية القطاعات السلعية والخدمية الأخرى من جهة أخرى.

ت-تعد الصناعات التحويلية من اكثر القطاعات الاقتصادية قابلية على تنفيذ مشروعات وفورات الحجم الكبير، مما يقلل الكلفة للوحدة المنتجة مع زيادة كمية الانتاج وتجميع المعرفة الفنية للعاملين.

ث-تصحيح هيكل الصادرات بسبب اتاحة التصنيع تقليل عيوب النمو الاقتصادي الذي يعتمد على تركيز الصادرات في الموارد الطبيعية، واستبدالها بمجموعة من السلع الصناعية ذات الانتاجية العالية والاكثر تنافسية في الأسواق العالمية وتحسين شروط التبادل التجاري.

ج- تصحيح الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، فالتصنيع يسهم في تشجيع الصادرات ، واحلال الواردات من السلع ذات الإنتاجية العالية ، الذي ينعكس بالإيجاب على محصلة الميزان التجاري والحساب المالي في ميزان المدفوعات ، ويقلل من تسريب النقد الأجنبي الى الخارج.

ح- تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ يعمل التصنيع على زيادة الدخل الفردي بمعدلات متسارعة ، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع ، وذلك نتيجة تحسين معدلات التبادل التجاري ، وتوفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والفقر ، فضلاً عن توفير السلع الأساسية التقليدية اللازمة للحياة ، مثل الغذاء والسكن ومستلزمات الحياة الصحية والتعليم بالعمل . من هنا يرى الباحث أن نجاح عملية التصنيع مع الزمن في تحقيق التنويع الاقتصادي جنباً الى جنب مع تراكم النمو الاقتصادي، يتيح للجهاز الانتاجي مرونة أكبر مقابل تغيير قوى العرض والطلب في الأسواق المحلية والعالمية ، وزيادة تنافسية السلع المحلية.

ثانياً: ماهية الانفتاح التجاري (الأهمية والمؤشرات)

1- مفهوم الانفتاح التجاري

يعود مفهوم الانفتاح التجاري كمصطلح اقتصادي تاريخياً الى القرن الثامن عشر، إذ نادى رواد النظرية الكلاسيكية ، مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو ، بالحرية الاقتصادية في العلاقات التجارية الخارجية على أساس التخصص وتقسيم العمل الدوليين ، ووصول الدول المصدرة والمستوردة الى مكاسب التجارة الخارجية ، لذلك فإن بداية الانفتاح التجاري تتعلق بحرية تدفق السلع بين الدول دون تقييد أو ضرائب خاصة. وفي عام 1948 تحولت التجارة الحرة من الفكر الاقتصادي الى أول عملية تنظيمية- تنفيذية بين 28 دولة، بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

المعروفة اختصاراً بالجات (GATT)، التي تهدف الى التخفيف من قيود التجارة الدولية خاصة الكمية2018 , Al-Jubouri) (**الجبوري، 2018 : 24**).

ويعرف الانفتاح التجاري (تحرير التجارة الخارجية) بأنه مجموعة من الاجراءات والسياسات المتبعة التي تتخذ بغية الاعتماد الأكبر على تحرير التجارة بمجمل أشكالها ، ورفع كفاءة الاقتصاد القومي (Zahir,2018:20) ، وهو جزء من محتويات الانفتاح التجاري ببعده الأوسع الذي تطور منذ ثمانينات القرن العشرين ، إذ يتضمن انفتاحا في الخدمات ، والتكنولوجيا ، والثقافة ، ورأس المال ، والاستثمار الأجنبي المباشر ، فضلاً عن انفتاح السلع وتدفقاتها من والى الخارج (Al-Naqqash,2006:187) .

مما تقدم ، يعرّف الباحث الانفتاح التجاري في الصناعات التحويلية بأنه مجموعة السياسات التجارية الملائمة التي تزيد من اعتماد نمو قطاع الصناعة التحويلية على تحرير تجارة سلعه ، عبر تشجيع تنافسية السلع المحلية مقابل سلع الصناعات الاجنبية في الاسواق المحلية والأجنبية على حد سواء ، مما يشكل حافزاً على رفع كفاءتها الإنتاجية ، ثم تحقيق نمو تراكمي على مستوى الاقتصاد المحلي نتيجة مزايا الصناعات التحويلية في العلاقات التشابكية الضمنية بين الصناعات نفسها ومع قطاعات الاقتصاد الاخرى.

2- أهمية الانفتاح التجاري

تأتي أهمية الانفتاح التجاري ، نظرياً ، من ارتباط تحرير التجارة الخارجية عضوياً مع رفع أداء الاقتصاد القومي من جوانب عدة ، أهمها.

أ- الاستخدام الأمثل للمواد الاقتصادية والكفاءة في توزيع الدخل ، عن طريق افساح المجال أمام القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية للمنافسة مع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية.

ب–ارتفاع معدلات التبادل التجاري عن طريق إزالة أو تخفيض القيود الجمركية ، فضلاً عن استبدال تصدير المنتجات الأولية بالمنتجات النهائية ، ثم معالجة بعض الاختلالات الهيكلية ، ومنها الاختلال في الميزان التجاري.

ت–جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة بما تتضمنه من مزايا معالجة الندرة النسبية في الأموال ونقل تكنولوجيا الانتاج الحديثة ، وتنفيذ مشروعات الحجم الكبير ، مما يتيح خفض تكاليف الانتاج مع زياده كمية الانتاج وتجميع المعرفة الفنية للعاملين، ثم زياده تنافسية المنتجات المحلية, Fakhri) .Kulaib,2019,69)

ث–ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي باستخدام السياسات الداعمة للانفتاح التجاري ، ومن أهمها سياسة تشجيع الصادرات وسياسة الواردات وتحرير التجارة–Al) (Jubouri,2018:23 ز

ج– ارتفاع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق النمو المتسارع في الدخل الفردي وزيادة فرص العمل ، وتقليل معدلات البطالة والفقر.

إن الانفتاح التجاري وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الشاملة المنشودة وليس هدفاً في حد ذاته ، ومن أجله عمدت الكثير من الدول الى العمل بسياسة الانفتاح التجاري كوسيلة للارتقاء باقتصاداتها المحلية، ومنها من نجحت في جني مكاسب الانفتاح وفي مقدمتها دول جنوب شرق آسيا ، في حين فشلت دول أخرى (Abdul Aziz,2020:151–152) .ويعود نجاح دول جنوب شرق آسيا الى خطواتها الجديدة في مجال التصنيع والتصدير في إطار الدعم المقدم للصناعات التصديرية الناشئة ، كإعانات التصدير أو الاعفاءات من التعريفة الجمركية حتى تتراكم الخبرة والدقة مما يمكنها من المنافسة مع المنتجات الاجنبية ، ثم استخدام حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات بالشكل الأمثل وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية ، والعمل على ارتفاع المعروض من المنتجات لمواجهة الارتفاع في الطلب الكلي وتقليل التضخم , Faraj) 2023:54). وهكذا ، فأن نجاح سياسة الانفتاح التجاري في تحقيق الرفاهية

الاقتصادية والاجتماعية ، يعتمد على فاعلية السياسات الاقتصادية في تحفيز الدور الايجابي للعلاقة التبادلية بين التحرير التجاري الخارجي والتصنيع ، ورفع تنافسية الاقتصاد المحلي مقابل الاقتصاد الخارجي (الصادرات والواردات). إن حماية الصناعات القائمة محليا ضرورة في المراحل الأولى للانفتاح التجاري ، لأن الطلب المحلي القوي على سلعها لغاية تحديد التصدير هو شرط إذا ارتبط بالسعر وغيره من العوامل التي تجعل عمليه التصدير ذات جدوى اقتصادية (Shendi,Rashid , 2020:303) .

3- مؤشرات الانفتاح التجاري

يمكن قياس الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي من مؤشرات الانكشاف التجاري أو التبعية الاقتصادية للاقتصاد المحلي ، إذ تشترك المصطلحات الاقتصادية الثلاث في كونها مجموعة من المعاني تبين كثافة التجارة الخارجية وتعرضها الى الأسواق الدولية ، أي الصادرات والواردات ؛ وتشكل نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (Al-Ghalibi, Marzouk, 2019:59). ولذلك يقاس الانفتاح التجاري من خلال جملة من المؤشرات ، أهمها(Nada, Mahmoud,2019:141):

أ- نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي (%).

ب- نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي(%).

ت- نسبة تغطيه الصادرات للواردات (%).

ث- نسبة إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) الى الناتج المحلي الإجمالي (%) .

ج- نسبة صافي التجارة الخارجية الى إجمالي التجارة الخارجية(%). (Arab Monetary Fund,2005-2020: pp.).

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للصناعات التحويلية العراقية

اولاً: القيمة المضافة للصناعات التحويلية

يتسم الاقتصاد العراقي بالريعية نتيجة اعتماد ايراداته المالية على مبيعات مورد طبيعي يتمثل في النفط الخام الذي يستنزف مع الزمن ، إذ بلغت مساهمته في تكوين الناتج المحلي بالأسعار الجارية (دولار) حوالي (52%) في المتوسط خلال المدة (2005- 2020)، وتراوحت بين حوالي (30.5) و (79.7%) لعامي 2020 و 2005 على التوالي(**Hamza , 2023:117-118**) ، وذلك يشير الى (Central Bank of Iraq,2005-2020:multiple pages) :

1- ضعف البنيان الانتاجي نتيجة انخفاض درجة التنويع الاقتصادي ، إذ بلغت حوالي 5% في المتوسط للمدة (2003- 2019) حسب مؤشر التنويع لهيرفندل- هيرشمان (**Al-Ta'I,2021:55**) .
2- ارتباط النشاط الاقتصادي وبشكل مباشر مع الايرادات النفطية الخاضعة الى تذبذب سعر بيع برميل النفط الخام تبعاً لقوى العرض والطلب في الأسواق العالمية، إذ تراوح ما بين (36 - 109.6) دولار خلال مدة الدراسة.
3- فشل السياسات الاقتصادية بعد عام 2003 في استثمار الايرادات النفطية البالغة 947.4 مليار دولار للمدة بين (2005- 2020) لأسباب داخلية وخارجية، من اجل تحويل هيكل الانتاج نحو القطاعات السلعية غير النفطية الفعالة في استدامه النمو الاقتصادي مع الزمن.

من هنا، تظهر حيادية تأثير النشاط الصناعي التحويلي في نمو الاقتصاد العراقي، وهذا ما أثبتته بيانات الجدول (1) إذ بلغت مساهمته في تكوين الناتج المحلي في المتوسط حوالي (2.2%) خلال مدة الدراسة، في حين تراوحت بين (1.9 و 3.4%)، وذلك بالرغم من اعتراف استراتيجية التنمية الوطنية (2005- 2007) وما تلاها من خطط التنمية الوطنية، بأهمية الصناعات التحويلية في توفير احتياجات السوق العراقية ومعالجة الاختلال في هيكل الانتاج وهيكل الصادرات.

الجدول (1)

المؤشرات الاقتصادية للصناعة التحويلية للمدة (2005-2020)

السنة	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة النسبية (%)	السنة	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة النسبية (%)
2005	814	58.36	2.2	2013	5491	(7.4)	2.3
2006	1004	23.34	1.9	2014	4288	(21.9)	1.9
2007	1445	43.92	1.9	2015	3628	(15.39)	2.3
2008	2195	51.76	2.04	2016	3754	3.47	2.4
2009	2906	32.51	3.1	2017	4078	8.63	2.3
2010	3128	7.63	2.7	2018	4623	13.36	2.2
2011	5290	69.11	3.4	2019	4994	8.02	2.3
2012	5934	12.17	3.2	2020	4992	(0.16)	2.3

Source: Hamza, Hussam Aaid Safouq, 2023, "The Role of Industrial Exports in Addressing Structural Imbalances: Selected Country Experiences with Reference to Iraq," Unpublished Master's Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Karbala.p.129.

( ) الإشارة السالبة.

كما تجدر الإشارة الى تفاوت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ونموها خلال مدة الدراسة، اذ يلاحظ الانحراف السلبي للقيمة المضافة عن المتوسط البالغ (3341) مليون دولار من خلال المدة (2005- 2010) والانحراف السلبي لنمو القيمة المضافة خلال المدة (2012- 2020) من متوسط النمو البالغ (17.96%)، وهذا يبين محدودية قيام مشروعات صناعية جديدة خلال مدة الدراسة، والاكتفاء بإعادة اعمار وتأهيل العديد من المشروعات الصناعية القائمة فعلا بعد

احداث التخريب والسرقة في عام 2003. ويمكن توضيح أهم اسباب تردي واقع الصناعات التحويلية في العراق أهمها:

أ- التقادم الفني (الاندثار) لغالبية رأس المال المادي وتخلف مستوى تكنولوجيا الانتاج ، والناجم عن التداعيات المالية للحروب والعقوبات الدولية المتتالية للمدة (1980- 2002) وما تلاها من التخريب وسرقة المنشآت الصناعية عام 2003.

ب- انتشار البيروقراطية في إدارة الكثير من المنشآت الصناعية نتيجة المحاصصة السياسية ، فضلاً عن تنوع الولاءات في المنشأة الواحدة.

ت- تزايد اعداد القوى العاملة وارتفاع مستوى الأجور بعد عام 2003 بالشكل الذي اصبح من المستحيل ان تتفوق الايرادات الكلية على التكاليف الكلية في الكثير من المنشآت الصناعية الحكومية أو حتى تتساوى **(Habash,2020:410)** .

ث- تخلف بيئة الاستثمار والبنى التحتية الداعمة للتنمية الصناعية ، اذ يعاني العراق من ارتفاع المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية لمناخ الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي ، مما يزيد من عدم ثقة المستثمرين بالنشاط الاقتصادي ما عدا الاستثمار في قطاع النفط الخام نتيجة الارباح الطائلة التي يحصل عليها المستثمرون**(Al-Maliki , 2022:180)** .

ج- ضعف الاهتمام الحكومي من الناحية العملية بدور الصناعة التحويلية، والسبب تدني مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين رأس المال الثابت الحكومي إذ بلغت في المتوسط 3.9% خلال مدة الدراسة (Al Qaisi,2022:92-93) .

ح- شدة تنافسية المنتوجات الصناعية الأجنبية في السوق العراقية مقابل مثيلتها من المنتجات المحلية بسبب رخص ثمنها، والناجم عن ضعف الدعم الحكومي وارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج الصناعي مع تخفيض او ازاله الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، مما أدى الى اغلاق المشروعات الصناعية

وتراجع نشاط الصناعات ذات الجودة العالية مثل مصنع ادوية سامراء (Saleh , Jassim, 2023 :36) .

ثانياً: صادرات الصناعات التحويلية

يعتمد العراق في تكوين سلة صادراته على مجموعة من منتجات المواد المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها حسب النظام المنسق للتجارة، الذي يعطي تفصيلاً اكبر من حيث عدد المجموعات في هيكل الصادرات والواردات البالغ (22) مجموعة، اذ بلغت مساهمة المواد المعدنية في إجمالي الصادرات كمتوسط سنوي حوالي 97.3% خلال مدة الدراسة، وتتراوح بين (86.9 – 99.9%)، في حين ترتفع قيمة صادراتها من حوالي (23.6) مليار دولار الى (46.7) مليار دولار 2005 و 2020 على التوالي (Al-Diwan,2024:72-73) .وتتركز صادرات العراق في سلعة النفط الخام ، اذ بلغت مساهمته حوالي (96.4%) في المتوسط **(Central Bank of Iraq,2005-2020:pp.)**. وبالرغم من كثرة عدد مجموعات صادرات الصناعات التحويلية البالغة 15 مجموعة في التصنيف المنسق للتجارة، يلاحظ من الجدول (2) تواضع مساهماتها في اجمالي الصادرات العراقية ، اذ بلغت في المتوسط حوالي (0.33 %) للمدة قيد الدراسة، وتراوحت بين (0.05%) و (1.37%) لعامي 2012 و 2005 على التوالي ، في حين انخفضت قيمة الصادرات من حوالي 324.65 عام 2005 الى 238.83 مليون دولار عام 2020 ، اما بقية الاعوام (2006- 2019) فقد تذبذبت قيمة صادرات الصناعة التحويلية ما بين هاتين القيمتين.

وتتوزع صادرات الصناعة التحويلية من ناحية المساهمة في تكوين إجمالي الصادرات بين السلع الاستهلاكية والرأسمالية بنسبة (90.26%) و (0.07%) في المتوسط على التوالي. وتذبذب صادرات السلع الاستهلاكية بين (0.03%) و (1.30%) لعامي 2012 و 2005 على التوالي مع الإشارة إلى انخفاض مساهمة الصناعات المكملة للصناعات الاستخراجية، بينما لم تتجاوز مساهمة صادرات الصناعات المركبة أو الكيمياوية حدود (0.63%) من اجمالي الصادرات للمدة قيد

الدراسة على رغم من وفرة الموارد الاولية (النفط الخام) (Arab Monetary Fund,2005-2020:PP.).

الجدول (2)

تطور قيمة صادرات الصناعات التحويلية الاستهلاكية والرأسمالية بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2005- 2020)

السنة	اجمالي الصادرات (مليون دولار) (1)	صادرات الصناعات التحويلية (مليون دولار) (2)	3/1 (%) (3)	صادرات الصناعات الاستهلاكية (مليون دولار) (4)	4/1 (%) (5)	صادرات الصناعات الرأسمالية (مليون دولار) (6)	6/1 (%) (7)
2005	23607	324.65	1.37	308.06	1.30	16.69	0.07
2006	30529	201.49	0.66	186.23	0.61	15.26	0.05
2007	39578	122.69	0.31	102.90	0.26	19.79	0.05
2008	63726	197.55	0.31	172.06	0.27	25.49	0.09
2009	39430	94.63	0.24	74.92	0.19	19.71	0.04
2010	51763	132.85	0.23	93.17	0.18	39.68	0.05
2011	79680	223.10	0.28	175.30	0.22	47.80	0.05
2012	94208	47.10	0.05	28.26	0.03	18.84	0.06
2013	89768	89.77	0.10	71.81	0.08	17.96	0.02
2014	83980	67.18	0.08	67.18	0.08	0	0
2015	43441	78.19	0.18	47.79	0.11	30.40	0.07
2016	40759	114.13	0.28	77.44	0.19	36.69	0.09
2017	57559	138.14	0.24	97.85	0.17	40.29	0.07
2018	86359	146.81	0.17	120.90	0.14	25.91	0.03
2019	81585	228.44	0.28	203.96	0.25	24.48	0.03
2020	46829	238.83	0.51	182.63	0.39	56.20	0.12

Source : Column 1: Central Bank of Iraq (2005–2020), Directorate of Statistics and Research, Statistical Bulletin for Various Years, Baghdad.

Another Columns: Calculated by the researcher based on data from: Arab Monetary Fund. (2005–2020). Reports on the Competitiveness of Arab Economies, Bulletin of Comprehensive Arab Trade Statistics.

من تحليل الهيكل السلعي للصادرات العراقية، يلاحظ استمرار تحيز النمو الاقتصادي لصالح صادرات النفط الخام ، وهذا يتماشى مع واقع هيكل الانتاج ، الذي يؤدي الى انخفاض درجة تنويع هيكل الصادرات حسب مؤشر التنويع هيرفندل- هير ستمان ، اذ بلغ (4.5%) في المتوسط للمدة قيد الدراسة (Al-Yasiri,2022:37) . وان تصاغر قيمة صادرات الصناعات التحويلية عامة والصناعات الكيمياوية أو المركبة خاصة ، يظهر ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة على الاقتصاد العراقي نتيجة ضياع فرصة استبدال تصدير النفط الخام بالمنتجات الصناعية النهائية ذات الانتاجية العالمية وتحسين شروط التبادل التجاري ، والتغلب على تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية .

ثالثاً: واردات الصناعات التحويلية

تميزت المدة ما بعد عام 2003 في العراق بتحويل السياسات الاقتصادية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، وما رافقه من انفتاح اقتصادي والغاء اجراءات الحماية ونظام الحصص والتراخيص والاستعاضة عن رسوم التعريفة الجمركية برسم اعمار العراق البالغ (5%) من قيمة المستوردات عدا المواد الغذائية والادوية بموجب تشريعات سلطة الائتلاف رقم 38 لعام 2003 (**Al-Rubaie, Al-Saadi,** **https://www.lasj.net)** ، وادت هذه الاجراءات بمجملها مدعومة بتحرير الطلب الكلي طوال مدة الحصار الاقتصادي (1990- 2002) الذي ترافق مع ارتفاع العوائد النفطية وارتفاع الدخل الفردي ، الى ارتفاع قيمة الواردات من (23532) مليون دولار الى (40927) مليون دولار لعامي 2005 و 2020 على التوالي، وتذبذبها بين (19555) مليون دولار عام 2007 و (59349) مليون دولار عام 2013 وكما يلاحظ من الجدول (3). ويتصف العراق بارتفاع تكاليف واردات الصناعة التحويلية مقارنة بإجمالي تكاليف وارداته للمدة (2005- 2020) ، إذ بلغت حوالي (71.25 %) في المتوسط، وتراوحت بين (63.94%) عام 2016 و

(80.13%) عام 2013، وبلغت اقصى قيمة لواردات الصناعة التحويلية حوالي (47.6) مليار دولار عام 2013 وادني قيمة 13.8 مليار دولار عام 2007 .

وتتركز واردات العراق خلال مدة الدراسة في السلع الرأسمالية المكونة من مجموعة الآلات الميكانيكية والاجهزة الالكترونية وغيرها ومجموعة وسائط النقل وما يرتبط بها من معدات ، اذ بلغت كمتوسط سنوي حوالي (32.4%) وتراوحت بين (23%) و (41.8%) لعامي 2016 و 2018 على التوالي، وتراوحت قيمة واردات السلع الرأسمالية بين (7.8) مليار دولار عام 2007 و (25.7) مليار دولار عام 2013 . وتعد مجموعة الآلات الميكانيكية وغيرها الاكثر مساهمة مقارنة بمجموعة وسائط النقل في اجمالي الواردات، اذ بلغت (23.7%) و (8.7%) في المتوسط على الترتيب(**Arab Monetary Fund,2005-2020:PP.**) . من هنا يتضح اعتماد العراق في تلبية احتياجاته من السلع الرأسمالية على العالم الخارجي، وأن ارتفاع أهمية واردات هذه السلع تعكس مدى الحاجة الى تطوير المشروعات التنموية من خلال المساهمة في تكوين راس المال الثابت.

وتتميز المدة (2005- 2020) في العراق بتنوع سلع الصناعة التحويلية الاستهلاكية من ثماني مجموعات حسب النظام المنسق للتجارة، وارتفاع تكاليفها مقارنة بأجمالي تكاليف الواردات، اذ بلغت في المتوسط حوالي (38.4%)، وتراوحت بين (31.33%) و (44.78 %) لعامي 2005 و 2020 على التوالي، وتتركز في سلع مجموعة صناعة الحديد والصلب والمعادن الأساسية ، اذ تراوحت مساهمتها في اجمالي الواردات بين (5.57 %) عام 2005 و (27.9 %) عام 2014، في حين تأتي بالمرحلة الثانية سلع الصناعات المركبة او الكيمياوية(**Arab Monetary Fund,2005-2020:PP.**). بوجه عام يعود الارتفاع في تكاليف واردات العراق بمعدل نمو مركب (3.52 %)، الى تنامي سلع الصناعة التحويلية الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية بمعدل مركب (5.4 %) تقريباً للمدة قيد الدراسة، بسبب رخص سعر السلع الأجنبية المستوردة ومنخفضة التكلفة على رغم من رداءة جودة غالبيتها .

الجدول (3)

تطور قيمة صادرات الصناعات التحويلية الاستهلاكية والرأسمالية بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2005- 2020)

السنة	اجمالي الواردات (مليون دولار) (1)	واردات الصناعات التحويلية (مليون دولار) (2)	2/1 (%) (3)	واردات الصناعات الاستهلاكية (مليون دولار) (4)	4/1 (%) (5)	واردات الصناعات الرأسمالية (مليون دولار) (6)	6/1 (%) (7)
2005	23532	16251.20	69.06	7372.58	31.33	8878.62	37.73
2006	22008	16028.43	72.83	7773.23	35.32	8255.20	27.51
2007	19555	13794.10	70.54	7186.47	36.75	6607.63	33.79
2008	35011	26230.24	74.92	12873.54	36.77	13356.70	38.15
2009	41511	31473.64	75.82	17106.68	41.21	14366.96	34.61
2010	43915	31803.24	72.42	16033.36	36.51	15769.88	35.91
2011	47802	33523.54	70.13	18260.36	38.20	15263.18	31.93
2012	59005	45380.75	76.91	22386.50	37.91	22994.25	38.97
2013	59349	47556.35	80.13	25671.47	38.33	21881.88	41.80
2014	53176	34452.73	64.79	20206.88	38.00	14245.85	26.79
2015	39045	26484.22	67.83	15426.68	39.81	11057.54	28.32
2016	34279	21918.00	63.94	14033.83	40.94	7884.17	23.00
2017	38765	26302.05	67.85	15509.87	40.01	10792.18	27.84
2018	38875	26683.80	68.64	15616.09	40.17	11067.71	28.47
2019	49417	34666.03	70.15	19163.92	38.78	15502.11	31.37
2020	40927	30384.20	74.24	17099.30	41.78	13284.90	22.46

Source: Column (1) : **Central Bank of Iraq. (2005-2020). Annual Economic Reports of the Central Bank, Directorate General of Statistics and Research.**

Another columns: Calculated by the researcher based on data from: Arab Monetary Fund. (2005-2020). Reports on the Competitiveness of Arab Economies, Bulletin of Comprehensive Arab Trade Statistics, Abu Dhabi.

المبحث الثالث

جودة مؤشرات الانفتاح التجاري للصناعات التحويلية العراقية

تميزت المدة (2005– 2020) في العراق باتساع عجز العرض المحلي من سلع الصناعة التحويلية (القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية) عن تلبية الطلب الكلي عليها (العرض المحلي والواردات) كما هو حال بقية القطاعات الاقتصادية السلعية غير النفطية ، والسبب يعود الى فشل السياسات الاقتصادية في النهوض بواقع النشاط الصناعي التحويلي مع اعتماد سياسة التجارة الحرة وزيادة الواردات الصناعية ، والذي يظهر من تطور جودة مؤشرات الانفتاح التجاري للصناعات التحويلية ، وعلى وفق الاتي :

أولاً: مؤشر القدرة على التصدير

تتضح قدرة الصناعات التحويلية على التصدير من مساهمة مجموع صادراتها في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بوصف الصادرات جزءاً من القيمة المضافة ، وبارتفاع المساهمة ترتفع كثافة فائض عرض سلع الصناعة التحويلية التي لم يتم استهلاكها او استخدامها محلياً ، اما لأنه فائض عن حاجة السوق المحلية ، او انه يشكل مواد صناعية وسيطة لا يمكن تحويل بعضها الى سلع نهائية الصنع، بسبب غياب القدرة المحلية على ذلك. ومن الجدول (4) الذي يبين مؤشرات الانفتاح التجاري للصناعات التحويلية العراقية، يلاحظ انخفاض قدرة الصناعات التحويلية على التصدير من حوالي (39.9 %) عام 2005 الى (4.8 %) عام 2020 ، وتذبذبها خلال مدة الدراسة من (0.7%)، و (39.9%) لعامي 2012 و 2005 على التوالي ، في حين بلغ المتوسط السنوي لمؤشر القدرة على التصدير حوالي (7.68 %)، أي يتم تصدير 7.68 دولار لكل من كل 100 دولار يتولد في قطاع الصناعة التحويلية ، وهذا مبلغ بسيط مقارنة بالقيمة المضافة للاقتصاد العراقي حيث بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فيه 2.2 % في المتوسط .

من هنا ، تظهر حيادية مساهمة الصادرات الصناعية غير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي ، اذ يتفق اغلب الاقتصاديين على إيجابية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ، وخاصة صادرات القطاعات التي تحفز النمو المستدام ، وفي مقدمتها صادرات قطاع الصناعة التحويلية.

الجدول (4)

مؤشرات الانفتاح التجاري للصناعات التحويلية في العراق

للمدة (2005 – 2020) (%)

السنة	القدرة على التصدير	الاعتماد على الاستيراد	تغطية الواردات	الانفتاح التجاري العام	التنافسية (-)
2005	39.88	1996.46	1.997	2036.34	96.08
2006	20.37	1596.46	1.275	1616.83	97.48
2007	8.49	954.61	0.889	963.10	98.23
2008	9.01	1196.09	0.753	1205.10	98.50
2009	3.26	1083.06	0.300	1089.32	99.40
2010	4.25	1016.73	0.418	1020.98	99.17
2011	4.22	633.72	0.665	637.94	98.68
2012	0.79	764.76	0.103	765.55	99.79
2013	1.63	866.08	0.188	867.71	99.62
2014	1.57	803.47	0.195	805.04	99.61
2015	2.16	730.00	0.295	732.16	99.41
2016	3.04	583.86	0.520	586.90	98.96
2017	3.39	644.97	0.525	648.36	98.96
2018	3.18	577.20	0.550	580.34	98.91
2019	4.57	694.15	0.658	698.72	98.65
2020	4.78	608.66	0.785	613.44	98.44

Source: Calculated by the researcher based on Tables 1, 2, and 3. ( ) الإشارة سالبة.

ثانياً: مؤشر الاعتماد على الاستيراد:

يقاس هذا المؤشر من النسبة المئوية لمجموع واردات سلع الصناعة التحويلية الى القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية وبارتفاع النسبة يرتفع عجز الصناعة التحويلية المحلية عن تلبية الطلب الكلي على سلعها ، ويعوض ذلك العجز من السوق العالمي ، مما يسهم في ارتفاع تسريب النقد الأجنبي من داخل البلد المعني الى الخارج ، وارتفاع مخاطر الآمن الاقتصادي.

ومن الجدول (4) يلاحظ ارتفاع تبعية العراق للخارج في توفير سلع الصناعة التحويلية بوجه عام، اذ بلغ المتوسط السنوي لمؤشر الاعتماد حوالي (861%) خلال مدة الدراسة ، أي 100 دولار من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية يقابل 861 دولاراً من واردات سلع الصناعة التحويلية ، في حين بلغ اقصى مؤشر للاعتماد (1999.46%) عام 2005، وادنى مؤشر (577.2%) . من هنا يتبين التأثير السلبي لارتفاع واردات العراق من سلع الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي ، بسبب تسريب النقد الأجنبي الى الخارج بما يعادل حوالي 19% من القيمة المضافة للاقتصاد العراقي كمتوسط سنوي خلال مدة الدراسة (2.2% X 8.61 مرة)

ثالثاً: مؤشر تغطية الواردات

يشير هذا المؤشر إلى مدى قدرة قيمة صادرات الصناعات التحويلية وحدها على تغطية قيمة وارداتها من النقد الأجنبي ، وارتفاع التغطية عن 100% يؤدي الى تعزيز كفاءة التجارة الخارجية للبلد، من خلال تفوق قيمة الصادرات على قيمة واردات سلع الصناعة التحويلية ، مما ينعكس ايجابياً على المركز المالي للميزان التجاري والحساب المالي في ميزان المدفوعات من النقد الأجنبي .

ونتيجة لانخفاض قدرة الصناعات التحويلية في العراق على التصدير وارتفاع اعتماديته في توفير سلع الصناعة التحويلية على الخارج خلال المدة (2005-2020) ، انخفضت تغطية الصادرات للواردات من (1.997%) عام 2005 الى (0.785%) عام 2020 ، وبلغ ادنى حد لمؤشر التغطية (0.103%) عام 2012،

واقصى حد بلغ (1.997%) عام 2005، وبلغ المتوسط السنوي لمؤشر التغطية (0.89%)، أي (0.89%) من الواردات يغطي بقيمة صادرات سلع الصناعة التحويلية، والباقي (99.11) دولار يغطى من فائض الفقرات الاخرى في الميزان التجاري العراقي ، الذي ينعكس سلباً على نمو الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض تغطية إجمالي الصادرات لإجمالي الواردات.

رابعاً : مؤشر الانفتاح التجاري العام

يقاس هذا المؤشر من النسبة المئوية للتجارة الخارجية من سلع الصناعة التحويلية (الصادرات والواردات) الى القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ، وارتفاع النسبة يشير الى ارتفاع تأثير البلد المعني بالظروف السائدة في اسواق واردات السلع الصناعية غير النفطية وصادراتها ، وقد يكون التأثير ايجابياً بارتفاع صادرات سلع الصناعة التحويلية الى الخارج أو ارتفاع واردات السلع الصناعية الرأسمالية والوسيطة في حين يكون التأثير سلبياً بارتفاع الواردات الصناعية الاستهلاكية خصوصاً تلك الرخيصة الثمن والرديئة ، الأمر الذي يؤكد ضرورة دراسة هيكل الصادرات وهيكل الواردات من السلع الصناعية في البلد المعني وقدرته على التصدير واعتماده على الاستيراد ، قبل الاشارة الى ايجابية أو سلبية مشاركة قطاع الصناعة التحويلية في التجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

ومن الجدول (4)، يظهر ارتفاع درجة الانفتاح التجاري من السلع الصناعية التحويلية بين العراق والعالم الخارجي بوجه عام من خلال المدة قيد الدراسة، اذ بلغت درجة الانفتاح كحد اقصى (2036%) عام 2005 ، وحد ادنى (580%) عام 2018، في حين بلغ المتوسط السنوي للانفتاح حوالي (868.9%) نتيجة ارتفاع تبعية العراق للعالم الخارجي في توفير اجمالي سلع الصناعة غير النفطية البالغة في المتوسط (861%) وتبعيته في توفير السلع الصناعية الاستهلاكية (464%)، وهذا يعطي دلالة واضحة على التأثير السلبي لمؤشر الانفتاح التجاري على الخارج بعد طرح نسبة الصادرات الصناعية ونسبة واردات السلع الرأسمالية.

وعلى الرغم من انخفاض مؤشر الانفتاح التجاري في العراق من حوالي (2036%) عام 2005 الى (613%) عام 2020، الا أنه مازال مرتفعاً ويعكس استمرارية تبعية التجارة الخارجية لسلع الصناعة التحويلية للعالم لخارجي في الاتجاه العام، والسبب عدم فاعلية السياسات الاقتصادية خلال مدة الدراسة في تحفيز نمو النشاط الصناعي التحويلي على مواكبة الطلب الكلي على السلع الصناعية، وخاصة الطلب المحلي (القيمة المضافة للصناعة التحويلية والواردات والصادرات).

خامساً: مؤشر التنافسية

يتجسد هذا المؤشر في النسبة المئوية لصافي التجارة الخارجية لسلع الصناعة التحويلية (الصادرات– الواردات) الى اجمالي التجارة الخارجية لها (الصادرات + الواردات) ، وبارتفاع النسبة ترتفع الجدوى الاقتصادية لمشاركة البلد المعني مع العالم الخارجي من خلال تجارته الخارجية لسلع الصناعة التحويلية ، وعندما يكون مؤشر التنافسية مساوياً للصفر يكون الميزان التجاري للصناعة التحويلية متوازناً ، والذي يمثل حد الأمان بين العجز والفائض.

ويتميز مؤشر تنافسية سلع الصناعة التحويلية في العراق بالارتفاع السلبي عموماً خلال مدة الدراسة ، بسبب اقترابه من (–100%) كما يلاحظ من الجدول (4) ، إذ تراوح بين حوالي (–96.1%) عام 2005 (–99.8%) عام 2012 ، في حين بلغ المتوسط السنوي (–98.7%) تقريباً، مما يشير الى تردي الجدوى الاقتصادية لمشاركة الصناعات التحويلية العراقية في سلاسل القيمة العالمية ، والسبب ضعف القدرة على التصدير ، وارتفاع الاعتماد على العالم الخارجي في توفير سلع الصناعة التحويلية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- عدم فاعلية السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 في تحفيز دور الصناعات التحويلية العراقية في التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد سليم من الاختلالات الهيكلية.

2- إن تخلف البنى التحتية الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية الداعمة عامة والصناعات الخلفية ذات الروابط الخلفية بقطاع انتاج النفط الخام خاصة ، أسهم في ضعف قيمة الصادرات للصناعات التحويلية الى اجمالي الصادرات وضياع فرصة تحسين شروط التبادل التجاري، والتخفيف من عيوب اعتماد نمو الاقتصاد العراقي على صادرات النفط الخام .

3- على الرغم من أهميه ارتفاع قيمة واردات السلع الرأسمالية في تلبية متطلبات تطوير المشروعات التنموية ، أسهمت عملية تحويل العراق نحو التجارة الحرة بشكل كامل في ارتفاع قيمة واردات السلع الصناعية الاستهلاكية الضرورية منها وغير الضرورية على حد سواء بتكاليف مدعومة في البلدان المصدرة وبيعها بأسعار رخيصة في السوق العراقية ، ومن ثم ضعف التنافسية لسلع الصناعات المحلية بدون دعم حكومي وفي مواجهة السلع المستوردة.

4- إن ضعف قدرة قطاع الصناعة التحويلية على التصدير وارتفاع اعتمادية العراق في توفير سلعه الصناعية من السوق العالمية ، أسهم سلباً في توازن المركز المالي للميزان التجاري (الصادرات –الواردات) ، وتغطيه العجز من عوائد صادرات النفط الخام.

5- ارتفاع تبعية العراق للعالم الخارجي في تجارته الخارجية من سلع الصناعة التحويلية نتيجة ارتفاع قيمه الواردات ، ومن ثم من مستوى الامن الاقتصادي الصناعي .

6- انخفاض الجدوى الاقتصادية في مشاركة العراق في التجارة الخارجية الصناعية مع العالم الخارجي نتيجة اقتراب مؤشر تنافسية سلع الصناعة التحويلية من سالب 100% ، ارتفاع المساهمة السلبية في سلاسل القيمة العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الانتاج العالمي ، ومن ثم ارتفاع تسرب النقد الاجنبي من داخل العراق الى الخارج .

ثانياً: التوصيات

1- تفعيل دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ، وتوحيد التعريفات الجمركية ، وحوكمة المنافذ الحدودية الرسمية ، فضلاً عن معالجة واقع المنافذ الحدودية غير الرسمية ، من اجل الحد من ظاهرة إغراق السوق العراقية بالواردات الرديئة ، ومن ثم منع تبديد النقد الأجنبي .

2- إصلاح السياسة التجارية بما يتلاءم مع واقع هيكل الإنتاج الذي يعاني من الاختلال عبر تحفيز كفاءة أداء قطاع الصناعة التحويلية في توفير بدائل للسلع المستوردة دون المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك، وتشجيع صادرات الصناعات الكيمياوية أو المركبة التي ترتبط بروابط خلفية مع قطاع انتاج النفط الخام، ومن ثم رفع الجدوى الاقتصادية لمشاركة العراق في التجارة الخارجية للسلع الصناعية

3- ضرورة مصاحبة إجراءات حماية عينة من الصناعات الناشئة تعاون القطاع العام والقطاع الخاص في توفير أموال الاستثمار.

4- ينبغي شمول سياسة التجارة الخارجية على إجراءات حماية واردات السلع الرأسمالية من التعريفات الجمركية ، ولا سيماً سلع رأس المال الثابت.

المصادر

1- البنك المركزي العراقي، (2005- 2020)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية لسنوات متفرقة ،. بغداد.

2- الجبوري، عطيه محمد ، 2018 ، قياس و تحليل اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لبلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، 2003- 2011 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعه تكريت.

3- جواد ، صائب ابراهيم ، 2011 ، اقتصاديات الصناعات والتنمية الصناعية ، اربيل ، مطبعة الجامعة صلاح الدين.

4- حبش ، بهاء وانوار واسماعيل ، شهاب احمد وطه ، زياد عز الدين ، 2020 ، واقع الصناعات التحويلية وسبل الحد من الاقتصاد الريعي في العراق رؤية مستقبلية ، المجلة الاقتصادية والادارية، المجلد 26 ، العدد 119 كليه الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

5- حمزة ، حسام عايد صفوك ، 2023 ، دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعه كربلاء.

6- الديوان ، وفاء سعيد ، 2024 ، تجارة السلع الأساسية واثارها الاقتصادية في الاقتصاد العراقي في ظل الازمات العالمية للمدة 2004 – 2022 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة الى كلية الإدارة واقتصاد جامعه البصرة.

7- الربيعي ، عمار محمود والسعدي ، شيماء شاكر ، واقع السياسة التجارية في العراق بعد عام ، 2003، 23 وامكانيات تطويرها ، متاح على موقع https://www.iasj.net .

8- السعدي ، عبير مصطفى ، 2021 ، الصناعة التحويلية في العراق وامكانيات التنويع بالاستفادة من تجارب دول مختلفة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء .

9- شندي ، اديب قاسم وعلى الهادي رشيد ، 2020 ، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003- 2016 ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، المجلد 6 ، جامعه واسط .

10- صالح، منتظر مهدي وجاسم ، عبير محمد ، 2022 ، الاغراق التجاري في الاقتصادي العراقي (الاسباب والنتائج)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 3 ، العدد الاول، جامعة النهرين، بغداد.

11- صندوق النقد العربي ،2005- 2020 ، تقارير تنافسية للاقتصادات العربية، نشرة احصاءات التجارة العربية الإجمالية ، اعداد متفرقة ، الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي.

12- الطائي بشير هادي ، 2021 ، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق الشروط واليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003- 2019 ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 17 ، العدد 26 ، جامعه حسيبة بن بو علي ، بالشلف- الجزائر.

13- ظاهر غسان طارق ، 2013 ، اثر الانكشاف التجارية على الناتج المحلي الاجمالي في بلدان اسيوية مختارة للمدة 1990- 2011 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعه الكوفة.

14- عبد العزيز ، عبدوس ، 2010 ، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الاخر ، مجلة الباحث ، العدد 8 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر.
15- عداي ، نور شدهان ، 2021 ، دور الصناعة في تغيير البنيان الانتاجي بالاقتصاد العراقي 2004- 2018 ، مجلة الريادة والاعمال المجلد الثاني ، عدد خاص ، جامعة النهرين ، بغداد.
16- الغالبي ،عبد الحسين جليل ومرزوك ، نوره سلمان 2019 ، الانفتاح التجاري وفاعلية السياسة النقدية بالتأثير في السعر الصرف في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، السنة 12، العدد 25 ، جامعة الكوفة .
17- فخري ، سامر محمد وكليب ، انمار غالب، 2019، ، دراسة الانفتاح التجاري على الفقر في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 38 ، العدد 124 ، كلية الإدارة واقتصاد- جامعة الموصل.
18- فرج ، سكنة جهية ، 2022 ، سياسات التوازن الداخلي والخارجي ، نموذج (IS-LM-BP) ، ومدى فاعليتها في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2020) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة واقتصاد، جامعه البصرة.
19- القريشي ، مدحت كاظم ، 2005 ،الاقتصاد الصناعي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان .
20- القيسي ، باسل عبد الله ، 2022 ، واقع القطاع الصناعي في العراق وافاق تطويره للمدة 2005- 2020 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة تكريت.
21- المالكي ناجي ساري ، 2023 ، الاثار الاقتصادية للفساد بالمناخ الاستثماري في العراق للمدة 2004- 2020 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد جامعه البصرة.
22- المعماري ، عبد الغفور حسن ، 2010 ، اقتصاديات الانتاج الصناعي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان .
23- نداء رعد محمد ومحمود ، قتيبة ماهر ، 2019 ، قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق وتحليله للمدة 2004- 2014 مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 9 ، العدد 1 ، كلية والادارة والاقتصاد- جامعة كركوك .
24- النقاش ، غازي عبد الرزاق ، 2006 ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان.
25- الياسري، احمد فالح ، 2022 ، دور ادوات الدفع المالية في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة 2003- 2020 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة واقتصاد- جامعة البصرة.

References:

1. Central Bank of Iraq (2005–2020), Directorate of Statistics and Research, Statistical Bulletin for Various Years, Baghdad.
2. Al-Jubouri, Atiya Mohammed, 2018, "Measurement and Analysis of the Impact of Trade Openness on Economic Growth for Selected Countries with Special Reference to Iraq, 2003–2011," Unpublished Master's Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Tikrit.
3. Jawad, Saeb Ibrahim, 2011, *Economics of Industries and Industrial Development*, Erbil, University of Salahaddin Press.
4. Habash, Baha, Anwar, Shihab Ahmed, and Taha, Ziad Ezzedine, 2020, "The Reality of Manufacturing Industries and Ways to Reduce the Rentier Economy in Iraq: A Future Vision," *Economic and Administrative Journal*, Vol. 26, Issue 119, Faculty of Management and Economics, University of Baghdad.
5. Hamza, Hussam Aaid Safouq, 2023, "The Role of Industrial Exports in Addressing Structural Imbalances: Selected Country Experiences with Reference to Iraq," Unpublished Master's Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Karbala.
6. Al-Diwan, Wafaa Saeed, 2024, "Trade in Basic Commodities and Its Economic Effects on the Iraqi Economy Amid Global Crises for the Period 2004–2022," Master's Thesis in Economic Sciences, Faculty of Management and Economics, University of Basra.
7. Al-Rubaie, Ammar Mahmoud, and Al-Saadi, Shaimaa Shaker, "The Reality of Trade Policy in Iraq After 2003 and Opportunities for Development," Available at: https://www.iasj.net.
8. Al-Saadi, Abeer Mustafa, 2021, "Manufacturing in Iraq and Opportunities for Diversification: Learning from the Experiences of Different Countries," Unpublished Doctoral Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Karbala.
9. Shendi, Adeeb Qasim and Al-Hadi Rashid, 2020, "The Relationship Between Exports and Economic Growth in Iraq for the Period 2003–2016," *Wasit Journal of Human Sciences*, Vol. 6, University of Wasit.
10. Saleh, Muntazer Mehdi, and Jassim, Abeer Mohammed, 2022, "Trade Dumping in the Iraqi Economy: Causes and Results," *Al-*

Riyadah Journal for Finance and Business, Vol. 3, Issue 1, Al-Nahrain University, Baghdad.

11. Arab Monetary Fund (2005–2020), *Competitiveness Reports of Arab Economies*, General Bulletin of Arab Trade Statistics, Various Issues, UAE, Abu Dhabi.
12. Al-Ta'i, Bashir Hadi, 2021, "The Role and Importance of Economic Diversification in Iraq: Conditions and Quantitative Measurement Mechanisms for the Years 2003–2019," *Journal of North African Economics*, Vol. 17, Issue 26, Hassiba Ben Bouali University, Chlef, Algeria.
13. Zahir, Ghassan Tariq, 2013, "The Impact of Trade Exposure on GDP in Selected Asian Countries for the Period 1990–2011," Unpublished Doctoral Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Kufa.
14. Abdul Aziz, Abdous, 2010, "Trade Openness Policy Between Combating Poverty and Protecting the Environment: The Other Face," *Al-Bahith Journal*, Issue 8, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria.
15. Aday, Noor Shahdan, 2021, "The Role of Industry in Changing the Production Structure in the Iraqi Economy, 2004–2018," *Al-Riyadah Journal for Business and Entrepreneurship*, Vol. 2, Special Issue, Al-Nahrain University, Baghdad.
16. Al-Ghalibi, Abdul-Hussein Jaleel, and Marzouk, Noura Salman, 2019, "Trade Openness and the Effectiveness of Monetary Policy in Influencing Exchange Rates in Iraq," *Journal of the Faculty of Education for Women for Human Sciences*, Year 12, Issue 25, University of Kufa.
17. Fakhri, Samer Mohammed, and Kulaib, Anmar Ghaleb, 2019, "Study of Trade Openness and Poverty Amid Economic Instability Using the ECM Model," *Journal of Rafidain Development*, Vol. 38, Issue 124, Faculty of Management and Economics, University of Mosul.
18. Faraj, Sukayna Jahiya, 2022, "Internal and External Balance Policies: The IS-LM-BP Model and Its Effectiveness in the Iraqi Economy for the Period 2004–2020," Unpublished Doctoral Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Basra.

19. Al-Quraishi, Medhat Kazem, 2005, *Industrial Economics*, 2nd Edition, Wael Publishing and Distribution, Amman.
20. Al-Qaisi, Basel Abdullah, 2022, "The Reality of the Industrial Sector in Iraq and Prospects for Its Development for the Period 2005–2020," Unpublished Master's Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Tikrit.
21. Al-Maliki, Naji Sari, 2023, "The Economic Effects of Corruption on the Investment Climate in Iraq for the Period 2004–2020," Unpublished Doctoral Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Basra.
22. Al-Mimar, Abdul Ghafour Hassan, 2010, *Economics of Industrial Production*, 1st Edition, Wael Publishing and Distribution, Amman.
23. Nada, Raad Mohammed, and Mahmoud, Qutaiba Maher, 2019, "Measuring the Impact of Trade Openness on Economic Growth in Iraq and Its Analysis for the Period 2004–2014," *Journal of Kirkuk University for Administrative and Economic Sciences*, Vol. 9, Issue 1, Faculty of Management and Economics, University of Kirkuk.
24. Al-Naqqash, Ghazi Abdul Razzaq, 2006, *International Finance and Banking Operations*, Wael Publishing and Distribution, Amman.
25. Al-Yasiri, Ahmed Faleh, 2022, "The Role of Financial Payment Tools in Financing Iraq's Foreign Trade for the Period 2003–2020: An Analytical Study," Unpublished Master's Thesis, Faculty of Management and Economics, University of Basra.